

الكويت ... ممثل الديمقراطية

محمد عبد القادر الجاسم

١٩٩٢

الإهداء

إلى كل شهداء الكويت وأبطالها

إلى

أحمد قبازرد . . فشيخان المطيري

أسرار القبندي . . عبد الكريم الكندري

بدر العيدان

إلى رمز الوطن ورمز وحدته . . .

باستشهادكم جعلتم لحياتنا قيمة ولوجودنا مبرر

لله الشكر والتقدير

اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأخت الدكتورة نجاة الجاسم على مراجعتها لمحتويات الفصل الأول من هذا الكتاب .
كما أشكر الأخ العزيز المحامي أحمد الرميحي على إضطراره بشؤون العمل فترة إنشغالي بهذا الكتاب .
كما اتقدم بالشكر إلى كل من الأخ محمد المقاطع . والأخ المحامي عبد الله الرومي والأخ أحمد الدين على تزويدنا ببعض الوقائق .

محمد الجاسم

شهادة للتاريخ

بعد أن فزعت من قراءة محاضر لجنة الدستور ، أيقنت أن من بين ما ينقص البلاد الآن ، رجال في موقع المسؤولية من أمثال المرحوم حمود الزيد الخالد الذي كان وزير العدل عام ١٩٦٢ .
والمرحوم عبد اللطيف محمد ثيان الغانم الذي كان رئيسا للمجلس التأسيسي ، فقد كانا ، رحمهما الله . مثالا للحكمة وبعد النظر واستقلالية الرأي وثباته .

المؤلف

مقدمة

الكويت... ملك الديمقراطية

إن هذا الكتاب هو محاولة لرصد الديمقراطية كنظام ومنهج حكم في الكويت سواء في الماضي أو الحاضر . وهو يبحث في أحد فصوله قضية هامة جدا هي مدى إيمان أركان الحكم في الكويت بمبدأ الديمقراطية .

وبصرف النظر عن صواب أو خطأ الرأي الذي انتهينا إليه ، فإن لهذا الكتاب أهدافا يسعى إلى تحقيقها . وقبل بيان تلك الأهداف نود أن نوضح كيف ظهرت فكرة الكتاب أساسا .

لقد برزت تلك الفكرة عندما دار الحديث في أوائل عام ١٩٩٠ عن الحاجة إلى ضوابط تعمل على استقرار التجربة النيابية ، حيث عقد سمو ولي العهد لقاءات مع بعض المواطنين بهدف استطلاع الرأي حول أفضل الصيغ للحفاظ على مسيرة الديمقراطية في الكويت . عندها شعرت بأن هناك جهدا يبذل في غير محله فتولدت في النفس حسرة بالغة وألم عميق ، فالقضية المطروحة للنقاش ليست قضية هيئة إنها منهج الحكم ، ولا يمكن أن يدور الحديث عن تلك القضية ، وهناك غياب للحقيقة . وكنت أتساءل ، ما الذي يتم بحثه؟ هل هناك إدراك لمعوقات الديمقراطية؟ وما مقدار الصراحة؟ وهل هناك دراسات مسبقة نتداول نتائجها؟ وأقول لنفسني : هل يعقل أن يتم التعامل مع قضايا الوطن بهذه البساطة؟

لقد ازدادت حيرتي ودهشتي وتعاضم ألمي حين اطلعت على الأمر الأميري الصادر بإنشاء المجلس الوطني .

فقد ورد في ديباجة ذلك الأمر (. . . وتأصيلا للنتائج التي انتهى إليها الحوار الحر الذي شارك فيه أبناء الوطن بمختلف فئاته ، والتي أظهرت ضرورة العمل على إيجاد قواعد وضوابط تكفل استقامة الحياة النيابية وتعزز وحدتنا الوطنية . وإيمانا بضرورة العمل المخلص والجاد لاستمرار مسيرتنا الخيرة نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاه والأمن والاستقرار ، ويفيء على المواطنين مزيدا من الحرية السياسية والمساواة والعدل الاجتماعي . وتأمينا لتعاون بين السلطات الدستورية يرسى حياتنا على مبادئ التضحية ونكران الذات والعمل المخلص من أجل الوطن . . .)

حيناً ازدادت قناعتى رسوخاً بأننا قوم لانتعامل مع حقيقة همومنا إطلافاً ولا نقيم للمستقبل وزناً . فتملكني - كما هو حال غيري - الإحباط .

ومن هنا برزت فكرة هذا الكتاب ، وعقدت العزم على إصداره ، فهو نتاج تفاعل مواطن مع أحداث بلاده . وأعود إلى الأهداف التي أتمنى تحقيقها من خلال هذا الكتاب . إن موضوع الكتاب هو بيان ما نعتقد أنه مأزق الديمقراطية في الكويت ، وبالتالي - إن صح اجتهادنا - نكون قد طرحنا الحقيقة على بساط البحث ، ومن ثم نضع اللبنة الأولى في الجهد المطلوب لاستقرار المجتمع واستقرار منهج حكمه . ونعتقد أننا بذلك نساهم في تغيير أسلوب التعامل مع قضايا هذا الوطن ، خاصة أننا سنتحدث في أوراق هذا الكتاب بصراحة تامة قد تكون غير مألوفة ، لكنها صراحة تقتضيها أمانة البحث وأمانة الرأي فضلاً عن أهمية الموضوع .

إن صيانة المستقبل توجب أن تسود الصراحة ، فلا يمكن التعامل مع قضايا مصيرية من وراء حجاب أو تحت تأثير غريزة حماية المصلحة الخاصة ، لاسيما ونحن نعيش في مجتمع غارق في الهموم العامة ، ويقدم المصلحة الخاصة ، وتتضاءل فيه حالات العطاء الصادق المخلص . إن الهدف من هذا الكتاب يتعدى القضية التي يبحثها .

إننا ندفع باتجاه المصارحة في كل القضايا . إننا ندفع باتجاه التعامل مع الحقائق لا الأوهام . إننا نسعى إلى وضع أساسات جديدة لمجتمع جديد .

اللهم أنت خلقتني وأنت تهديني ، وأنت تطمئني وأنت تسقينني ، وأنت تميئني وأنت تحييني ، اللهم إني أسألك الثبات في الأمر ، والعزيمة على الرشد ، وأسألك شكر نعمتك ، وحسن عبادتك ، وأسألك قلباً سليماً ولساناً صادقاً ، اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك ، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم .

المؤلف

تمهيد

إن الديمقراطية ليست سياسة تتبع حسب الظروف ، وإنما هي منهية حكم وأسلوب لإدارة شؤون الدولة ، ومن ثم فإن استقرار هذا المنهج لا بد أن يكون له تأثير بالغ على كل نواحي الحياة في المجتمع . فقيادة الدول دون منهج محدد أو قيادتها وفق منهج مضطرب غير مستقر من شأنه أن يعيق تقدم المجتمع ، ويشيع شعورا بعدم الاستقرار حتى على المستوى الفردي فما بالك به على مستوى أجهزة الدولة ومؤسساتها وسياساتها .

ونظام الحكم في الكويت ديمقراطي حسب نصوص الدستور . والديمقراطية هي المنهج المختار منذ ثلاثين عاما تقريبا .
ففي الحادي عشر من نوفمبر ١٩٦٢ صدر دستور الكويت الذي نصت مادته السادسة على أن «نظام الحكم في الكويت ديمقراطي ، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا . وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور» .

إلا أن هذا الدستور وما حواه من نظام ومنهج مختار تعرض لهزات شديدة و ضربات موجعة عانى منها المجتمع بأسره .
ففي أغسطس من عام ١٩٧٦ صدرت الأوامر الأميرية بوقف العمل بأهم مواد الدستور وتم حل مجلس الأمة وتوقفت كل مظاهر الحياة الديمقراطية من ممارسة نيابية وحرية تعبير ما كان منها في الصحافة أو في غيرها .

وفي عام ١٩٨٠ بذلت أول محاولة رسمية لتغيير نظام الحكم الديمقراطي وذلك من خلال السعي إلى تعديل الدستور ، إلا أن تلك المحاولة لم تنجح . . . فعاد مجلس الأمة كسلطة تشريعية وعادت أجواء الحياة الديمقراطية .

إلأنه وفي يوليو من عام ١٩٨٦ ، صدرت الأوامر الأميرية مرة أخرى وأوقفت العمل بالنظام الدستوري واختفت مظاهر الحياة الديمقراطية .

وفي الربع الأول من عام ١٩٩٠ شهدت البلاد حركة سياسية ذات اتجاهات متعددة ، فقد تزايد الضغط الشعبي المطالب بعودة الحكم الديمقراطي = ، وتحركت السلطة تحركا مكثفا بهدف الخروج من دائرة الضغط المتصاعد ، ووجهت مسار الحديث ناحية البحث عن ضوابط وصيغ تكفل استمرار الممارسة النيابية . . وفي الثاني والعشرين من إبريل فوجئ الرأي العام الكويتي بصور أمر أميري تضمن إنشاء مجلس وطني عهدت إليه مهمة دراسة السلبيات التي حالت دون استمرار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو في حقيقة الأمر محاولة ثانية لتعديل الدستور . . ولقد ترتب على إنشاء المجلس الوطني أن تشتت الرأي ، وساد شعور بالإحباط وعدم الرضا تجسد في المقاطعة الواسعة لانتخابات المجلس الوطني .

وفي خضم ذلك تشتت والتخاصم بين السلطة والشعب ، شاءت إرادة المولى عز وجل أن تبثلي الكويت بعدوان ظالم أثم شنه أهل الشمال فعاثوا في البلاد فسادا ، فقتلوا وعذبوا وشردوا ودمروا وأحرقوا وسلبوا . . فكان قضاء الرحمن لهم بالمرصاد فأذلهم وطردهم شر طردة وتحمرت - بفضل الله - الكويت .

وسرعان ما حاز موضوع الديمقراطية مركز الصدارة ، ودارت الأحاديث وكثر الجدل ، فقد كانت هناك شكوك في مدى التزام أركان الحكم بوعودهم التي صدرت في المؤتمر الشعبي الذي عقد في المملكة العربية السعودية - أثناء الاحتلال - بشأن الالتزام بدستور ١٩٦٢ . لينتهي الأمر بإعلان أركان الحكم التزامهم . وتم تحديد موعد لإجراء الانتخابات في أكتوبر عام ١٩٩٢ .

على ذلك ، فإن الكويت مقبلة - بإذن الله - وفي غضون أشهر قليلة على عودة الحكم الديمقراطي وعودة الحرية ، وهي عودة لم يكن قرارها داخليا صرفا ، كما أنها

عودة لم يسبقها تغيير الأفكار والقناعات التي سبق لها أو أوقفت الحكم الديمقراطي ، كما لم يسبقها اكتمال جهود السلطة الهادفة إلى تعديل الدستور ، الأمر الذي يعني أن الديمقراطية في الكويت لا تزال في مأزق ، وأن أسباب وعوامل تعثر المسيرة الديمقراطية لا تزال قائمة .

ولأننا على يقين أن نصوص الدستور ذاتها ليست سببا في تعثر الحكم الديمقراطي . . ولأننا على يقين أن ممارسة مجلس ٧٥ و ٨٥ ليست هي سبب ذلك التعثر . . . فقد برزت فكرة هذا الكتاب في أوائل عام ١٩٩٠ ونفذ شق منه قبل العدوان ، وموضوعه رصد الأسباب الحقيقية لتعثر الديمقراطية في الكويت .

ولقد رأينا - من أجل تحقيق شمولية البحث - أن نبدأ الكتاب بتقليب صفحات التاريخ لنبحث عن الديمقراطية في مهدها ولنتعرف على تطورها وصيغتها ومواقف أطرافها . . . ولنمهد أيضا للإجابة على السؤال الذي أثارناه في الفصل الثاني حول الدستور إن كان صدوره يعد قفزة في الحياة السياسية في المجتمع الكويتي أم أنه كان تطورا طبيعيا حيث نطالع في هذا الفصل كيف تم اختيار نظام الحكم ورأي أركان الحكم في الدستور لنمهد في ذلك كله للإجابة على سؤال أثارناه في الفصل الثالث حول مدى إيمان أركان الحكم في الكويت بمبدأ الديمقراطية ، ونتعرف فيه أيضا على الصيغة التي يطرحونها لممارسة الديمقراطية ، ورأي أركان الحكم أثناء الأعداد للدستور . . ثم نتقل بعد ذلك وعبر صفحات الفصل الرابع إلى استعراض المناقشات التي جرت في اجتماعات لجنة الدستور والمجلس التأسيسي . أما في الفصل الخامس فإننا سنبحث في مضابط جلسات مجلس الأمة (مجلس ٨٥) عن المفهوم السائد للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال تتبع أقوال الوزراء والنواب المثبتة في تلك المضابط . . ثم نتقل - في الفصل السادس - إلى بحث مفهوم المناقشة في مجلس الأمة لبيان سلبياته .

وبعد ،

فقد كان بقدوري أن أكتب بأكثر من صيغة . .
وأعبر عن رأيي بأكثر من طريقة . . .
فلم تكن تعوزني المقدرة على اختيار الكلمة أو الأسلوب . .
كي أداري رأيا . . . أو أخفي قناعة . . .
لكنني فضلت أن أسلك أقوم الطرق . . .
فقد آن أوان الكلمة المباشرة . . الحرة . . الصريحة . . .
فإصلاح بلدي لن يأتي عن طريق المجاملة . . .
ولا خير في المواربة . . .
ولا علاج دون لمس الجراح . . فلمس الجراح يكون أيضا بهدف الإصلاح
وفي الإصلاح خير بلدي . . وأولادي . .

محمد عبد القادر الجاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب ادخلني مدخل صدق

واخرجني مخرج صدق

واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً

صدق الله العظيم